



21 أبريل 2014

21 أبريل 1435

النائبة المحترمة فتيحة مقتع

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

133

الموضوع: ساكنة عدة دواوير المستغلين للأراضي الحسبية بأحواز مكناس.

المرجع: كتاب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

عدد 14/2209 بتاريخ 25 فبراير 2014.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأن عقود "المغارسة" موضوع
سؤالكم عقود كراء متوسطة المدى ترجع إلى أواخر الستينيات من القرن الماضي. ورغم أنها عقود للأمد المتوسط
فقد ظل المكثرون، وورثتهم من بعدهم، يستغلون الأراضي الحسبية ويستفيدون من ثلث غلة الأشجار.

وطبقا لأحكام الظهير الشريف المتعلق بضبط كراء الأملاك الحسبية لمدة 3 أو 6 أو 9 أعوام الذي كان يحكم
هذه العلاقة الكرائية، فإن العقود المتوسطة المدى لا تمنح، عند انتهاء مدتها، للمكثري أي حق عيني سواء في الأرض
أو الأشجار أو البناء، لأن البناء أو الغرس شرط وجوب لإبرامها بالنسبة لكراء الأملاك الحسبية (المادة 13)، وعلى
المكثري إفراغ الملك الحسبي بجميع ما اشتمل عليه من البناء أو الغرس بمجرد انصرام مدة الكراء من غير المطالبة
بأي حق عيني في البناء أو الأشجار أو الأرض (المادة 11). وبناء عليه، فإن العقود المذكورة استوفت مدتها الكرائية،
مما استوجب إفراغ الأراضي المعنية بها بجميع ما اشتملت عليه من بناء أو غرس أو منها معا.

لكن، ونظرا للظروف الاجتماعية للمستغلين، قامت الوزارة، استثناء من الضوابط الحسبية الجاري بها العمل،
بإبرام عقود كراء معهم للأمد المتوسط ثلاث مرات متتالية : امتد الأول من فاتح أكتوبر 1986 إلى متم شهر
شتنبر 1995، والثاني من فاتح أكتوبر 1995 إلى متم شتنبر 2004، والثالث من فاتح أكتوبر 2004 إلى متم
شتنبر 2013 استفادوا معها من ثلث غلة الأشجار. غير أنه بعد انتهاء آخر مدة امتنع المعنيون بالأمر عن تجديد
عقودهم وفق المسطرة المعتمدة في كراء الأملاك الحسبية، أي المشاركة في السمسة التي أجريت بداية هذا
الموسم، بل أكثر من ذلك عرقلوا سيرها مهددين بعدم السماح لأي كان بكرائها ومطالبين بإبرام عقود مغارسة
تجدد تلقائيا مع الإبقاء على السومة الكرائية الأصلية، الأمر الذي لا يمكن الاستجابة له لتعارضه مع أحكام مدونة
الأوقاف وخاصة المواد 61 و 80 و 102.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

لنور الأوقاف والشؤون الإسلامية
أحمد التاشق